البرلمان يستمع إلى ردود الحكومة بشأن توزيع المشتقات النفطية وتنفيذ جسر الكدن

من جلسات مجلس النواب

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي في إطار ممارسته لمهامه الرقابية إلى الردود المقدمة من وزير النفط والمعادن أمير العيدروس حول مخصصات بعض المحافظات من المشتقات النفطية بناء على استفسارات المجلس.

وأفاد الوزير في معرض رده أن المخصصات مبنية على الاستهلاك الفعلي، والمبيعات الفعلية للفروع ، ومنها فرع عدن الذي كان يقوم بتموين عدة محافظات خلال الأعوام الماضية ، وهذه المخصصات ثابتة من عام 2008م، وتمثل الحد الأدنى للاستهلاك الفعلي لمحافظات الجمهورية التي تغطيها الفروع وذلك لعدم موافقة وزارة المالية على البرامج التموينية المعدة من الشركة.

وأضاف أن التوزيع الحالي - بعد صدور قرار تحرير السعر - لم يمس المخصصات الإجمالية لكافة الفروع ودون استثناء ، وإنما تم التوزيع بناءً على نتائج المسح الميداني.

ونوه أن المشكلة الرئيسية في فرع الشركة بعدن أن قطاع المصانع كان يمثل49 بالمائة من مخصص الفرع ، وهذه النسبة كانت بناءً على نتائج المسح الميداني الذي قامت به لجان مشتركة من وزارة المالية ووزارة الصناعة وفروع شركة النفط اليمنية .

وبين أن تلك النسبة الكبيرة كانت نتيجة مبالغة أصحاب هذه القطاعات في تقدير احتياجاتهم مما رفع نسبة مخصص هذه القطاعات ، والتي تم تجنيبها من مخصص القطاعات المدعومة وأهمها قطاع محطات الوكلاء الأمر الذي أحدث رد فعل كبيراً من قبل أصحابها ، وتم إضافة كميات كبيرة على مدى الأشهر السابقة لضخها للمحطات في فرع الشركة بعدن.

وقد تم التعقيب على هذا الرد حيث أكد المجلس في هذا السياق أهمية التوزيع العادل للنفط ومشتقاته في كل المحافظات .. وفقا للمسح الميداني ، وتوحيد الأسعار لما من شانه منع أي تلاعب في هذه المواد المهمة.

كما استمع المجلس إلى الردود الإيضاحية من قبل وزير الأشغال العامة والطرق عمر عبدالله الكرشمي على الاستفسارات المقدمة من المجلس بشأن سير العمل في جسر الكدن .. مبيناً أن طول الجسر بحسب الفضاءات 116م وعرضه 9.45م ، وعدد اتجاهات السير فوق الجسر اتجاهان ، وأن العرض الصافي للاتجاهين 7م .

ولفت إلى أن الوزارة قد وعدت سابقاً باستئناف العمل عبر المؤسسة العامة للطرق والجسور.. إلا أن العديد من المشاكل مع المقاول المنفذ حالت دون استئناف العمل ، وقد استغرق حل تلك المشاكل وقتا طويلاً.. مشيراً إلى انه سيتم مباشرة العمل خلال مدة أقصاها شهر من تاريخه،وان الوزارة ملتزمة بهذا الموعد .

وفي هذا السياق أكد المجلس أهمية مواصلة العمل في هذا المشروع ، وانجازه وفقا للمواصفات والمواعيد المتفق عليها .

من جهة أخرى اقر المجلس أن يدرج في جدول أعماله تقرير لجنة التجارة والصناعة حول نتائج دراستها لمشروع قانون بشان براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، تصميمات الدوائر المتكاملة ، المعلومات غير المفصح عنها.

وكان المجلس قد استعراض في بداية جلسته محضر جلسته السابقة، ووافق عليه . وسيواصل أعماله صباح يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى احمد محمد الكحلاني.

في ورشة استعراض تطبيق المنهجية الإدارية الحديثة في اللامركزية والشفافية ومكافحة الفساد

السمة: الرؤى التي تضمنتها المنهجية العلمية ستحقق حسن الإدارة للموارد البشرية

خلال افتتاح الورشة

جانب من الحضور

صنعاء / سبأ :

نظمت الأمانة العامة لمجلس الوزراء أمس ورشة عمل لاستعراض تجربة الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف الناجحة في تطبيق المنهجية الإدارية الحديثة في اللامركزية والشفافية ومكافحة الفساد، تنفيذا لتوجيهات رئيس الوزراء المتضمنة الاطلاع على هذه التجربة والاستفادة منها وتعميمها على الجهات الحكومية.

وفي الورشة أشاد أمين عام مجلس الوزراء عبد الحافظ ناجي السمة بهذه المنهجية العملية لما تضمنته من رؤى ومنهجية تحقق حسن الإدارة والتخطيط للموارد البشرية والمادية وفق الإمكانات المتاحة.. معتبرا هذه التجربة نموذجا عمليا يمكن تعميمها تنفيذا لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور على مستوى الجهات الحكومية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة عمل كل جهة.

وأوضح أمين عام مجلس الوزراء انه يجري حاليا التحضير لعقد لقاء موسع خلال الأسابيع القادمة تنظمه وزارتا المياه والبيئة والخدمة المدنية والتأمينات بالشراكة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ويضم كافة الجهات الحكومية لعرض هذه التجربة وكيفية الاستفادة منها بما يتفق مع اختصاصات وطبيعة عمل كل جهة.. مشيرا إلى أن اللقاء الذي سيضمالفنيين والمختصين في الوزارات والجهات الحكومية يهدف إلى تحويل هذه التجربة إلى برنامج عمل تنفيذي يلبي احتياجات كل جهة ويحقق التطبيق الأمثل للامركزية و الشفافية ومكافحة الفساد.

ولفت السمة إلى الجهود المبذولة لاتمتة العمل في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بما يرتقي بمستوى الأداء ويحقق العمل المؤسسي القائم على الإدارة بالأهداف من منطلق الحرص على تنفيذها لمهامها الواردة في لائحتها التنظيمية على الوجه الأكمل.. منوها بالكوادر المتميزة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهود التي يبذلونها لمواصلة تطوير الأداء وتنفيذ المهام المناطة بهم بكفاءة واقتدار .

وفي ورشة العمل التي شارك فيها رؤساء الدوائر ومدراء العموم والموظفون والمختصون بالأمانة العامة ومكتب رئيس الوزراء استعرض رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف المهندس علي الصريمي الآليات التنفيذية للمنهجية الإدارية الحديثة في اللامركزية والشفافية ومكافحة الفساد .. مشيرا إلى الآليات التنفيذية لهذه المنهجية وتعامل الهيئة مع المستفيدين على مستوى المركز والفروع.

وتطرق الصريمي إلى المراحل التي مرت بها عملية إعداد هذه المنهجية وما أثمر تنفيذها على أرض الواقع من تحسين لمستوى الأداء وتوسيع نطاق المستفيدين من خدمات الهيئة.. مبينا الآليات الشفافة التي تتعامل بها الهيئة وفقا لهذه المنهجية وسهولة سير المعاملات وإمكانية متابعتها أولا بأول من قبل المستفيد بطريقة الكترونية في الإدارة العامة لخدمة الجمهور، وكذا اللامركزية المطبقة في العمل والصلاحيات الممنوحة للفروع بموجب هذه الآلية.

تضمن التعاون في مكافحة القرصنة

اللجنة الملاحية اليمنية -المصرية توقع محضر اجتماعها الثاني بصنعاء

خلال توقيع الاتفاقية

صنعاء / سبأ:

وقع اليمن وجمهورية مصر العربية في صنعاء أمس على محضر الاجتماع الثاني للجنة الملاحية اليمنية - المصرية المشتركة في مجال النقل البحري.

وتضمن المحضر الذي وقعه وكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ القبطان علي محمد الصبحي ورئيس الإدارة المركزية لشؤون النقل البحري في جمهورية مصر العربية نادر مرتضى درويش الاتفاق على التعاون وتنسيق الجهود في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن ، ودعم جهود اليمن في تشغيل المركز الإقليمي لتبادل المعلومات في هذا المجال .

وتضمن المحضر التعاون في مجال بيانات ومعلومات النقل البحري حيث اتفق الجانبان على إمكانية الاستفادة من الخبرات المصرية بإنشاء بنك للمعلومات البحرية في اليمن مشابه لما هو موجود في الجانب المصري والبحث لاحقا في إمكانية الربط الالكتروني بين البنكين مع الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية لتسهيل سرعة تبادل البيانات الكترونيا، كما اتفق الجانبان على تبادل الزيارات للمسئولين والخبراء المعنيين بالنقل البحري بالبلدين الشقيقين، وكذا تبادل الخبرات والمعلومات والإحصائيات والأنظمة المطبقة في كل من موانئ البلدين .

وأكد المحضر التعاون في مجال تنفيذ مشاريع النقل وفي مجال بناء وإصلاح وصيانة السفن ، من خلال الخطوات التي اتخذتها وزارة النقل اليمنية بإنزال مناقصة دولية لتشغيل وتطوير شركة أحواض السفن بعدن ورحبت بأي مشاركة من الجهات المصرية المعنية بهذا الشأن.

كما شمل المحضر تفعيل اتفاقية التعاون بين الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر ومؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية الموقعة في نهاية 2007م، كما تطرق الجانبان إلى المستوى المتدني لحجم التبادل التجاري بين البلدين والسبل الكفيلة لزيادة حجم التجارة البينية عن طريق البحر عبر موانئ البلدين ، وتم الاتفاق على عرض الرؤية المصرية في إنشاء وتحديد نقطة اتصال بكل بلد لتنشيط عملية تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية في مجال النقل البحري لمساعدة الشركات الملاحية الوطنية في البلدين ولتنسيق عمليات النقل البحري بينهما.

وكانت اللجنة الملاحية اليمنية- المصرية المشتركة ناقشت على مدى ثلاثة أيام مجالات التعاون في مجال السلامة البحرية ،وكذا استعراض النظام الداخلي للجنة الملاحية اليمنية - المصرية المشتركة.

واستعرضت اللجنة الخطوات المتخذة من الجانبين في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والتنسيق اللازم بين البلدين في المحافل الدولية ،وإمكانية إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات للمساعدة بصورة فاعلة في وضع الخطط المستقبلية لتطوير العلاقات بين البلدين في مجال النقل البحري، وكذا تقديم المشورة في تنفيذ مشاريع النقل .

كما ناقشت اللجنة التعاون في مجال تدريب الكوادر الفنية اليمنية في المجالات المطلوبة أو إيفاد مدربين متخصصين لتدريب الكوادر في اليمن ، فضلا عن التعاون في مجال بناء وصيانة السفن وتشجيع النشاطات المشتركة .

في حفل افتتاح مركز الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بمنطقة (مذبح) في أمانة العاصمة

د.الراعبي: خدمات الصحة الإنجابية أحد الحلول المثلى للمشكلة السكانية في اليمن

خلال افتتاح المركز

صنعاء/ بشير الحزمي :

أكدت الدكتورة جميلة صالح الراعبي – وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع السكان أن خدمات الصحة الإنجابية تمثل أحد الحلول المثلى للمشكلة السكانية في اليمن.

وقالت في حفل افتتاح مركز خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بمنطقة (مذبح)في أمانة العاصمة التابع لمنظمة ماري ستوبس الدولية – اليمن أن وزارة الصحة حريصة على تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ورفع مستوى التغطية في أمانة العاصمة وعلى مستوى الجمهورية غير أن الوزارة لا تستطيع وحدها تقديم هذه الخدمات ولابد من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية والمانحين للقيام بذلك وتقديم الدعم اللازم.

وأوضحت أن أمانة العاصمة تعاني من كثافة سكانية تقدر بـ (3) ملايين نسمة إضافة إلى الهجرة الداخلية إليها من مختلف المحافظات وبالتالي فإنها بحاجة إلى خدمات وخاصة الخدمات الصحية وخدمات الصحة الإنجابية.

ولفتت إلى أن التركيز على خدمات خارج الجدران ستغطي جزءاً كبيراً من هذه الخدمات داخل أمانة العاصمة خصوصاً وأن الاحتياج كبير في أمانة العاصمة وهو ما أثبتته إحصائيات مكتب الصحة بالأمانة.

وقالت إن خدمات الصحة الإنجابية هي حزمة كاملة وأن الاهتمام بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وبصحة الأمهات والمباعدة بين الولادات سيحد من وفيات الأمهات التي لاتزال في اليمن من أعلى المعدلات حيث تموت سبع نساء يومياً من الحمل والولادة.

وأضافت أن وجود مراكز لتقديم خدمات الصحة الإنجابية من قبل منظمات المجتمع المدني والمانحين يعتبر شراكة فاعلة مع وزارة الصحة ومكاتبها لتحسين الوضع الصحي وخفض وفيات الأمهات.

وأكدت أهمية دعم المجالس المحلية لهذه المراكز ولعملها وللكادر الصحي فيها.

وأعربت عن شكرها وتقديرها لمنظمة ماري ستوبس والأصدقاء الهولنديين والقبارصة على دعمهم لإقامة مثل هذه المراكز وتقديم خدمات ذات جودة عالية.

من جانبه أعرب الدكتور محمد باعلوي مدير عام مكتب الصحة بأمانة العاصمة عن تطلعه إلى ازدياد أعداد هذه المراكز المدعومة من المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص ماري ستوبس في أمانة العاصمة كونها بحاجة ماسة إلى نشر هذه الخدمات الخاصة بالطوارئ التوليدية وتنظيم الأسرة.. داعياً كافة الجهات الدولية الداعمة، التي تعزف عن الدخول إلى أمانة العاصمة معتقدة أن الخدمات الصحية فيها كافية إلى دعم القطاع الصحي في أمانة العاصمة من اجل استيعاب خدمات السكان وعشرات الآلاف من القادمين إليها من محافظات أخرى للحصول على الخدمات الصحية الأمر الذي ما يشكل عبئاً كبيراً عليها فضلاً عن أن الخدمات الصحية ليست كافية لسكانها.

من جهته أوضح الدكتور أشرف بدر – ممثل منظمة ماري ستوبس الدولية في اليمن أنه قد أصبح لدى المنظمة حتى الآن (11) مركزاً تقدم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في مختلف مناطق الجمهورية.

وقال إن لدى المنظمة معايير لاختيار المناطق التي تقيم فيها هذه المراكز حيث تقوم بتجميع البيانات من وزارة الصحة ومكاتبها في المحافظات حول احتياج خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتقوم بالعمل بالشراكة مع وزارة الصحة والقطاع الخاص من اجل تغطية الأماكن التي تنعدم فيها هذه الخدمات.

وأشار إلى أن المنظمة تقوم بتدريب الكوادر الصحية من القطاعين العام والخاص في المناطق التي تستهدفها كما أنها تقدم تدريباً نوعياً في المجالات المرتبطة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بالإضافة إلى تنفيذ العديد من البرامج الأخرى وبرامج خارج الجدران والعيادات المتنقلة في المناطق البعيدة والنائية إلى جانب برامج التوعية والتثقيف الصحي في (10) محافظات في الجمهورية.

بدوره أكد السيد/ بويان سميدنج – السكرتير الأول للقطاع الصحي في السفارة الهولندية بصنعاء أن خدمات منظمة ماري ستوبس تتميز بجودتها العالية وهي تكمل عمل وزارة الصحة.. داعياً كافة الشركاء إلى تضافر الجهود وتقديم خدمات أفضل للنساء في اليمن.. منوهاً بالدعم المقدم من قبل الحكومتين الهولندية والقبرصية للمنظمة لتنفيذ أنشطتها الصحية في اليمن في هذا الجانب.

بعد ذلك قامت الدكتورة/ جميلة صالح الراعبي وكيل وزارة الصحة لقطاع السكان بقص الشريط إيذاناً بافتتاح المركز رسمياً .

حضر الافتتاح الدكتور أحمد الزارعي مدير عام التعاون الفني بوزارة الصحة والدكتور أحمد الشميري مدير مراكز الصحة الإنجابية بمنظمة ماري ستوبس بأمانة العاصمة.